

النيابة العامة: مصادرة ٧٣٩ مليون والسجن ١٦ عاماً لعصابة تستر تجاري

صرّح مصدر مسؤول بالنيابة العامة أن دائرة التحقيق في الجرائم الاقتصادية أنهت تحقيقاتها مع مواطن ومقيمين، حيث قام المواطن بإنشاء مؤسستين تجاريتين وتمكين شخصين من جنسية أفريقية من استغلالهما لتمير أموال غير مشروعة متحصلة من عمليات تستر تجاري وتحويلها إلى الخارج، مقابل مبلغ من المال تم دفعه للمواطن.

وقد أثمرت تحقيقات النيابة العامة عن صدور حكم نهائي بسجن المتهمين لمدد تجاوزت ١٦ عاماً وغرامة مالية بلغت ١٦٨ ألف ريال، ومصادرة مبلغ (٧٣٩.٩٩٠.٤٩٥) سبعمائة وتسعة وثلاثون مليون وتسعمائة وتسعون ألف وأربعمائة وخمسة وتسعون ريالاً، ومنع المواطن من السفر لمدة مماثلة للحكم الصادر بحقه ومنعه من مزاولة النشاط التجاري لمدة (٥) سنوات، وإبعاد المتهمين الوافدين عن البلاد بعد قضاء محكوميتهم في السجن، وشطب السجلات التجارية واستيفاء الزكاة والضرائب والرسوم المستحقة بالتضامن بين المتهمين، ونشر الحكم في صحيفتين محليتين، واستمرار الإجراءات النظامية لتتبع الأموال في الخارج.

وأكد المصدر أن النيابة العامة بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص ماضية في محاربة كل ما يمس اقتصاد الوطن ومصلحه، ولن تتواني في إقامة الدعوى العامة بحق العابثين بأمننا الاقتصادي والمطالبة بأشد العقوبات التي تزرهم وتردع غيرهم.